

تحليل العلاقة بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

Analysis of the relationship between the needs of users of financial statements and the qualitative characteristics of accounting information

ليزة هشام

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي-الجزائر

hichamlebza@gmail.com

Received: 26/11/2019

ضيف الله محمد الهادي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي-الجزائر

difmh2008@hotmail.fr

Accepted: 07/12/2019

مقدم خالد

جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر

mokadem.khaled@univ-ouargla.dz

Published: 25/12/2019

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تحليل خصائص جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها باحتياجات مستخدمي القوائم المالية، فمن خلال التطرق إلى الأطار المفاهيمي ودوره في تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية حيث تتلاعب المنظمات المهنية دوراً محورياً في توجيه النظام المحاسبي وهذا من خلال اقتراح معايير محاسبية ونظام محاسبي وفقاً لضغوطات أصحاب المصالح، وعلى هذا الأساس فإن تحديد الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية قد يتأثر بهذه الضغوطات، من جهة أخرى فإن تحقيق هذه الخصائص يتأثر بيئة الاعمال بالإضافة إلى معدي القوائم المالية والظروف المرتبطة بإعداد القوائم المالية. الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة، المعلومة المحاسبية، جودة المعلومة المحاسبية، القوائم المالية، نظام محاسبي. تصنيف JEL: M40، M41، F65.

Abstract:

This paper aims to analyze the characteristics of the accounting information quality and their Relationship with Users and their information needs as defined in Conceptual Framework for Financial Reporting of the IASB. The professional organizations play a central role in proposing accounting standards and accounting system according to the pressures of stakeholders. The determination of the accounting information characteristics and their quality may be affected by these pressures, On the other hand, the realization of these characteristics is affected by the business environment, and the financial statements preparers.

Keywords: financial reporting standards, Accounting information, the accounting information quality, the financial statements , Accounting system.

Jel Classification Codes: M4، M41 ، F65.

*المؤلف المرسل: ضيف الله محمد الهادي، الإيميل المهني: difmh2008@hotmail.fr

1. مقدمة:

تعتبر التقارير والقوائم المالية كرسالة موجهة من الإدارة إلى المساهمين من أجل اطلاعها على مجموعة من المعلومات تتعلق بكل الأنشطة التي قامت بها الإدارة أو أطرتها من أجل تسيير المؤسسة الموكلة إليهم في إطار عقد الوكالة، حيث تكمن أهمية هذه التقارير والقوائم في أنها وسيلة للرقابة على نجاعة الإدارة في مدى وفائها بالتزاماتها وبالتالي القدرة على تقييمها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها من حيث إعادة النظر في طبيعة العقد والمكافأة ومستويات الأداء المطلوبة، كما أنها تساعد المساهمين أو الملاك على اتخاذ قرارات استثمارية وإعادة تخصيص الموارد، من جهة أخرى يهتم المقرضين بالتقارير القوائم المالية كوسيلة لتقييم ملاءة المؤسسة وقدرتها الائتمانية، أما الموردن والعملاء فيستخدمونها من أجل تقييم المخاطر المرتبطة بتعقدتهم مع المؤسسة، في حين أن الموظفين يحتاجون منها معلومات حول مستويات الاجور والمكافأة وتطوراتها في السنوات المقبلة، أما الوكالات الحكومية والخاصة فتحتاج إلى معلومات يمكن ان تساعد في القيام بمهامها في مجال تخصصها فقد تكون مرتبطة بالبطالة او البيئة، او المسؤولية الاجتماعية أو إحصائيات للتوجه الاقتصاد بشكل عام.

إن هذه الاحتياجات المختلفة التي لبد على التقارير والقوائم المالية توفيرها قد يجعل منها مستحيلة أي لا يمكن إرضاء كل المستخدمين بل يوجد تفاوت في كم المعلومات التي يحصل عليها كل منهم؛ حيث يشير الإطار المفاهيمي للمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB للمستخدمي القوائم المالية حسب الأولوية وأهمية المعلومات المقدمة لهم من خلال القوائم المالية التي صُممت وفقاً لهذه الأولويات وفي هذا السياق يطرح سؤال حول النظام المحاسبي المالي ونظرته للترتيب أولويات مستخدمي القوائم المالية؛ ومن خلال هذه الورقة سيتم التطرق إلى احتياجات مستخدمي التقارير المالية وتأثيراتهم المتبادلة مع خصائص جودة المعلومة المحاسبية ومدى القدرة على تحقيق هذه الخصائص.

2. تأثير النظام المحاسبي على تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية:

يعتبر تحديد مستخدمي التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية اول الخطوات التي يقوم عليها النظام المحاسبي، وفي ظل تعدد مستخدمي التقارير المالية واصحاب المصالح يسعى كلاً منهم إلى التأثير على النظام المحاسبي من أجل تحقيق أكبر قدر من الفوائد.

1.2. تأثير تضارب المصالح في تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية:

يمكن اعتبار المعلومة المحاسبية كمنتج نهائي لنظام المعلومات المحاسبي الخاصة بالمؤسسة والذي بدوره يتأثر بالتنظيم المحاسبي الذي يحدد المعايير والممارسات المحاسبية ودور مختلف الاطراف الفاعلة في إعداد واستخدام المعلومات المحاسبية؛ وبسبب تعدد واختلاف أهدافهم وحاجاتهم من المعلومات ينشأ التعارض بينهم وفقاً لما يلي:

- إدارة المؤسسة: تقع على الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية وما تنشأ عنها من تكاليف تمس بمصالح المؤسسة أو بالمصالح الخاصة للإدارة؛
- مهنة المحاسبة والمراجعة: تقع على عاتق المهنة إثبات صحة القوائم المالية؛
- المستخدمين الآخرين للمعلومات: ويمثلون المجموعة الأكبر من حيث عددهم واختلاف مصالحهم، فالمساهمين والمستثمرين تمثل مصالحهم في الحفاظ على قيمة الأسهم وتحقيق الأرباح، أما المقرضون فههدفهم القدرة على استرجاع أموالهم مع الفوائد، إضافة إلى احتياجات الحكومة، العملاء، الموردن، والمجتمع المحلي، فكل منهم يرغب في أن يحقق له التنظيم المحاسبي أكبر قدر من المنافع.

إن هذا التعارض بين مختلف الفئات لا يمكن القضاء عليه لكن ينشئ عنه تنافس في صياغة تنظيم محاسبي يخدم مصالحهم حيث يمكن ان نميز بين ثلاثة مداخل وهذا وفقاً للطرف المسيطر حيث عدم التوافق بين احتياجات هذه الأطراف وما

ينتج عنه من تعارض في المصالح حول المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية يدفع هذا كل منهم إلى الضغط على الهيئات المصدرة للمعايير من أجل تحقيق أكبر فائدة ولا يكون هذا إلا من خلال حشد القوى الاقتصادية أو السياسية وبشكل عام فإن هذه الضغوط قد تشكل أحد المداخل التالية (البقاوي ، 2009 ، صفحة 236):

- المدخل الأول: موجه من قبل المنشأة Company Oriented.
- المدخل الثاني: موجه من قبل المستخدم User Oriented.
- المدخل الثالث: موجه من قبل المهنة Profession Oriented.

من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من القبول ينبغي على الهيئات الواضحة لمعايير المحاسبة ان تتجنب التحيز المطلق للفئة معينة- لا يمكن تجنب التحيز بشكل كامل نظراً لصراع القائم بين الفئات- من اجل اخر قد يكون التحيز ضمن الفئة الواحد كأن يكون التنظيم المحاسبي أو الممارسات المحاسبية المقترحة تخدم شركات المحاسبة والتدقيق الكبيرة وتضر بمصالح الشركات الصغيرة، وبالمثل بالنسبة للمستخدمي القوائم المالية.

فعلى سبيل المثال يظهر الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية المستثمرين على أنهم المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية وهذا بالإقرار بأن المعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه المعايير موجهة في الأساس للمستثمرين كما أنها تفي بالاحتياجات العامة لباقي المستخدمين بقوله «إن المستثمرين هم الذين يجهزون المنشأة برأس المال الذي تتم المخاطرة به فإن إعداد قوائم مالية تفي باحتياجاتهم تفي-أيضا- بمعظم احتياجات مستخدمي الكشوف المالية» (رياض، 2007، صفحة 56) تعبر هذه الفكرة التي ينادي بها الإطار المفاهيمي تحيز واضح لفئات على حساب فئات أخرى اعتبارها الاطار أقل أهمية وهذا وفقاً لمقياس إستثمار اموالهم والحاجة إلى معلومات، وإذا كان هذا المنطق صحيح فهل يجب ان تكون كمية المعلومات التي يحصل عليها المستثمرين على أساس حجم الاموال المستثمرة فمن هذا المنطق يجب ان لا يتساوى المستثمرين الصغار مع الكبار. إن هذه الفكرة قد تكون مغلوطة لحد كبير وهذا يرجع إلى الوجود الفعلي للاختلاف بين حاجيات مستخدمي المعلومات المالية واختلاف الأثر الاقتصادي لأي معايير أو تنظيم محاسبي على أحد هؤلاء المستخدمين حيث يستعمل مفهوم الآثار الاقتصادية لأي معايير أو تنظيم محاسبي على أحد هؤلاء المستخدمين Economic Consequences للإشارة إلى أثر التقارير المالية على سلوكيات صناع القرار في المؤسسات، الوكالات الحكومية، الاتحادات العمالية، المستثمرين والمقرضين، فأولئك الذين لديهم مصلحة في كيفية التأثير في سلوكيات صناع القرار سيمارسون ضغوط على المنظمات التي تضع هذه المعايير من أجل تقليل أو إلغاء الميزات المرفوضة فيها وهذا ما يعرف بالتحشيد (التكتلات) في المصالح الخاصة والسياسية Political or Self-Interested lobbying (CHRISTOPHER & Robrte, p. 190).

2.2. النظريات المفسرة لتضارب المصالح في تصميم النظام المحاسبي: إن إنشاء نظام محاسبي وإصدار معايير محاسبية يخضع إلى تحقيق رضا مستخدميه إلا أن التأثير المتبادل بين المستخدمين وهذه المعايير يلعب دوراً كبيراً في تحديد المستفيد الأكبر من هذا المعايير، وهذه ضمن إطار البيئة المحاسبية التي تم إصدار فيها هذا المعايير والتي بدورها لها تأثير على صياغة النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة؛ حيث تم تفسير تصميم النظم المحاسبية وفقاً لنظريتين:

1.2.2. نظرية المصلحة العامة: Public Interest Theory: حيث ترى أن إصدار المعايير ناتج عن المطالبة بتغطية فشل السوق في تلبية الحاجات من المعلومات ويفترض بأن يسعى المنظمون-الهيئات المنظمة- إلى تحقيق أفضل الفوائد للمجتمع، أي تعظيم الرفاهية الاجتماعية وينتج عن طريق المقابلة بين تكاليف هذا التنظيم والفوائد الناتجة عنه (W, 2003, p. 448)؛ تشير هذه النظرية إلى أن التنظيم يجب أن يهتم بالمصلحة العامة (Cardos, 2018، صفحة 448).

فبالرغم من أن التنظيم المحاسبي وفقاً لنظرية المصلحة العامة يبدأ بإدعاء الحاجة إلى تحقيق المصلحة العامة، إلا إنه ما يلبث أن يتحول إلى أداة في يد المجموعات ذات المصلحة الخاصة أين يُستخدم التعظيم العائد الخاص بها وبأعضائها وتسمى هذه الفكرة بنظرية دورة الحياة للتنظيم (الدهرواي، 2008، صفحة 86) Life Cycle Theory Of Regulation.

2.2.2. نظرية مصلحة المجموعة أو الاستحواذ Capture Theory or Interest Group:

تقوم هذه النظرية على أساس ان مصلحة المجموعة تغلب على المصلحة العامة في تنظيم المحاسبة، ويظهر هذا من خلال جماعة الضغط من أجل التأثير والمشاركة في تصميم النظام المحاسبي وإصدار المعايير المحاسبية؛ فالقوائم المالية ليست مجرد وسيلة للتقرير عن الوضعية المالية للمؤسسة فقط، بل هي منتج لتفاعل ثلاثة أطراف، المؤسسات (معدّي القوائم المالية)، مستخدمي القوائم المالية، ومهنة المحاسبة.

تتنافس هذه الاطراف من اجل السيطرة والتأثير على صناعة المعايير والهيئات المصدرة لها من اجل المحافظة على مصالحها حيث يكون في البداية تحت غطاء المصلحة العامة إلا ان التوجه الحقيقي لهذه المعايير المنظمات هو التحيز بشكل من الاشكال لخدمة الفئات المسيطرة.

3. احتياجات مستخدمي القوائم المالية وفق الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية:

يوضح Davis أن كل علم من العلوم الاجتماعية وكذلك العلوم الطبيعية لا بد له من بناء فلسفي مكون من المبادئ التي ترشد وتساهم في تطويره (الناغي، 2007، صفحة 17)، وفي نفس هذا السياق سعت الهيئات الواضعة للمعايير بتبني إطار مفاهيمي من أجل تحديد الفلسفة والمنهج الذي تتبناها هذه المنظمات والذي سينعكس على معايير المحاسبة التي ستصدرها.

1.3 مفهوم الإطار المفاهيمي: يعتبر كدستور Constitution، نظام مُحكم من الأهداف والأساسيات المترابطة الذي يؤدي إلى معايير متوافقة ويحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة والكشوف المالية (البلقاوي، 2009، صفحة 250)؛ فهو ضرورة من أجل تطوير معايير المحاسبة ودليل يمكن الرجوع إليه في حالة وجود تعارض (Akwasi & Ampofo, p. 220)، حيث إعداد معايير محاسبة يتأثر بالعديد من المتغيرات، كما أن تطبيقها قد يوجه العديد من الحالات والتي قد تختلف في تفصيلها مما يشكك في مدى التلائم بين تلك المعايير والحالات التي يطبق فيها، إضافة إلى التغير المستمر لبيئة المحاسبة والذي ينتج عنه تغيير في احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، ولهذا فإن الجهات المسؤولة على تنظيم مهنة المحاسبة تعتمد على العديد من المداخل، وتأخذ في الاعتبار العديد من العوامل التي تؤثر على المعايير المحاسبية التي تصدر عنها، أين تقوم هذه الجهات بعملية إعادة فحص دائمة للقواعد والمبادئ المحاسبية (هلاي، 2006، الصفحات 24-25).

وهذا المسلك الذي سلكته لجنة معايير المحاسبة الدولية حيث قامت بإصدار إطاراً مفاهيمياً يحدد اتجاه المعايير الصادرة عنها، ففي جويلية 1989 نشرت اللجنة إطارها المفاهيمي بعنوان: "إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية" Framework For The Preparation and Presentation of Financial Statements، وظيفته الأساسية مساعدة لجنة معايير المحاسبة الدولية للإصدار— وفقاً لما جاء في- المعايير المستقبلية ومراجعة المعايير القديمة (Colasse, 2000, p. 99)؛ وقد شهد هذا الإطار عدة تعديلات كان آخرها سنة 2018.

2.3. أهمية الإطار المفاهيمي: تكمن أهمية الإطار المفاهيمي فيما يلي (الشيرازي، 1990، صفحة 154):

- استخدامه كأساس منطقي للتوصل إلى مجموعة متسقة من الفروض والمبادئ والمعايير المحاسبية؛
- استخدامه كأساس منطقي للنهوض بالتطبيق العملي وذلك عن طريق:
 - تقييم المبادئ والمعايير المعمول بها حالياً واستبعاد أي ممارسات غير منطقية؛
 - الاختيار المنطقي فيما بين البدائل المحاسبية وبالتالي تضيق شقه الخلاف في الممارسات العملية.

3.3. المواجهة المنطقية والسريعة لأي قضايا فكرية أو تطبيقية تستجد في المستقبل.

4. مستخدمي القوائم المالية وخصائص جودة المعلومة المحاسبية حسب الإطار المفاهيمي:

يعتبر الإطار المفاهيمي عنصراً مهماً في بناء مجموعة متكاملة من المعايير المتناسقة والتي تصب في الأهداف العامة لهذه المرجعية المحاسبية، على هذا الأساس تضمن الإطار أهداف القوائم المالية ومستخدميها والخصائص النوعية للمعلومة، وعناصر القوائم المالية، إضافة إلى المفاهيمي المرتبطة برأس المال.

1.4. مستخدمي القوائم المالية: يشكل مستخدمي القوائم المالية نقطة ارتكازية لبناء أي نظام أو مرجعية محاسبية وهذا لأن الهدف الأساسي هو تلبية احتياجاتهم المختلفة وهذا حسب مصالحهم وعلاقاتهم بالمؤسسة يعتبر هذا التضارب في المصالح تحدياً أمام صانعي المعايير بشكل عام ويزداد تعقيداً بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية وهذا لزيادة تشعب المشكلة نظراً لطبيعة العالمية التي تسعى هذه المعايير لتحقيقها حيث يشير إطارها المفاهيمي أن المؤسسة تعد القوائم المالية عامة من أجل إشباع احتياجات مختلفة الأطراف ومن جهة أخرى يقر هذا الإطار بأهمية المستثمرين وأولوياتهم بالدرجة الأولى في الاستفادة من محتوى القوائم المالية وبأن هذا المحتوى سيغطي أغلب احتياجات باقي الأطراف.

إن مشكلة اختلاف أو تضارب المصالح بين مستخدمي المعلومة المحاسبية ناتج عن اختلاف القرارات المتخذة والذي يتطلب نوعية معلومات ومحتوى إعلامي قد يختلف تماماً من مستخدم إلى آخر.

2.4. القوائم المالية والهدف منها: تعتبر القوائم المالية همزة وصل بين الإدارة وأصحاب المصالح ووسيلة الاتصال الرسمية بينهم، وهي تظهر الحالة العامة لمؤسسة من مختلف الجوانب التي تغطيها هذه القوائم فهي توضح وضعية وثروة المساهمين من خلال الميزانية أما قائمة الدخل فهي تظهر مدى تحقيق الأرباح وأداء الإدارة، كما تظهر قائمة التدفقات النقدية مدى قدرة الإدارة على التحكم في تسيير الخزينة ومدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المالية وسبل تغطيتها والتحديات والفرص المتاحة على مستوى التدفقات النقدية، أما قائمة التغير في حقوق الملكية فمن خلالها يستطيع مستخدمي القوائم المالية متابعة سياسة المؤسسة وقدرتها على توزيع الأرباح إضافة للعمليات المرتبطة برأس المال، كما يتم تزويد المستخدمين بالمعلومات بشكل إلزامي أو اختيار عن طرق الملاحقات والتقارير المالية. حيث تضم هذه القوائم المالية مجموعة من العناصر تم تقسيمها وفقاً لهذا الإطار على أساس خصائصها وطبيعتها وتأثيرها على الوضعية المالية للمؤسسة والأحداث الاقتصادية المسببة لها.

بصفة عامة تظهر القوائم المالية نتائج الوكالة الإدارية، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها، وهؤلاء المستثمرين الذين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى مكانها (حماد، 2006، صفحة 88).

3.4. الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية: يرتبط هذه المفهوم بمجموعة من الخصائص التي يجب توفرها لكي تتمتع المعلومة المحاسبية بالجودة التي يمكن من خلالها أن تحقق أكبر منفعة لمستخدميها من خلال قدراتهم على اتخاذ القرارات المرتبطة بهذه المؤسسة، وتشمل هذه الخصائص: القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة.

توفير هذه المجموعة من الخصائص وفعاليتها يعني أن معدي القوائم المالية أو المحاسب قد نقل حقيقة المؤسسة عبر تلك القوائم والتقارير المالية من جميع النواحي التي يغطيها الإبلاغ المالي، من جهة أخرى يكون أصحاب المصالح ومستخدمي القوائم المالية قد حققوا إشباعهم من محتواها المعلوماتي ولتحقيق هذه النتيجة يجب أن تكون في إطار نظام محاسبي متكامل يعمل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة، وفي ظل نظام إدارة حوكمة شركات كفاء وفعال، وكذلك في ظل نظام سوق مالي كفاء يهدف إلى توفير مناخ ملائم للاستثمار في السوق (السلمان، 2012، صفحة 40).

5. تحليل خصائص جودة المعلومات المحاسبية واحتياجات المستخدمين:

1.5. الملاءمة: تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية، والحاضرة، والمستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح تقييمهم للماضي (شريدور، 2006، صفحة 138).
تتمثل خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية إذا روعي في إنتاج وتوصيل هذه المعلومات عدة اعتبارات ومن أهم هذه الاعتبارات أن يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المهمة نسبياً، أن تركز المعلومات على محتوى الحدث الاقتصادي وأثاره، أن تقدم المعلومات لمتخذ القرار في التوقيت المناسب، أن تكون المعلومات مكتملة ويمكن فهمها، وأن تكون المعلومات قد تم توصيلها بطريقة تقلل الفقد فيها، وتحميها من التعديل والتحريف خاصة المتعمد (علي، 2009، صفحة 43).
أشارت دراسة Myojung Cho, et la إلى أن الملاءمة تم إعطاؤها تعريفين مختلفين فالتعريف الأول يشير إلى أنها مدى ملاءمة الظاهرة الاقتصادية المختارة لعملية اتخاذ القرار؛ بينما التعريف الثاني فينص على مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار؛ يعتبر التعريف الثاني هو التعريف الأكثر تداولاً والمعتمد في الإطار المفاهيمي لمختلف الدول (Cho & TOW, 2010, p. 605).

من خلال هذين التعريفين نلاحظ أنه قد يكون هناك خلط بين المفهومين من حيث إيهام يدعم فعلاً الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية؛ حيث يمكن ملاحظة التالي:

- **التعريف الأول:** يرتبط بالملاءمة المرابطة بالظواهر الاقتصادية إي الأحداث والمعاملات التي قد تحدث في المؤسسة والتي يجب أن يتم ترجمتها وفق لمعايير المحاسبة حسب خطوات المعالجة المتعارف عليها وهي القياس؛ والاعتراف، والإفصاح، حيث يمكن القول أن هذا التعريف يرتبط بمصدر الأحداث وهذا من خلال تصنيفها إلى أحداث أو ظواهر ملاءمة يجب تأطيرها ضمن الأطر المفاهيمي والممارسات المحاسبية، أي يتم الاهتمام بالظواهر في حد ذاته دون النظر إلى عملية اتخاذ القرار، يعتبر هذا المفهوم مكلف نظراً لعدم حصر الظواهر وفقاً لأهميتها لدى متخذ القرار؛ من جهة أخرى قد يصعب تأطير بعض الظواهر برغم من أهميتها فمثل تغير أذوق المستهلكين كحدث خارجي له تأثير على المؤسسة، أو تأثير إعادة التنظيم كحدث داخلي له أثر على المؤسسة، تعتبر هذه الظواهر مهمة لكن يصعب ترجمتها في شكل يسمح بدمجها ضمن القوائم المالية؛ من جهة أخرى توجد ظواهر أخرى داخلية وخارجية يمكن ترجمتها ضمن القوائم المالية كعمليات البيع والشراء والتضخم وتغيير في أسعار الصرف؛ ومن خلال هذا التعريف يوجد العديد من التحديات المؤثرة على إعداد معلومات مالية ذات جودة:
- تختلف الظواهر التي يمكن أن تؤثر على القوائم المالية بشكل مباشرة أو غير مباشر إلى أن القدرة على ترجمتها ضمن القوائم المالية مرتبط بتوجه الإطار المفاهيمي وقدرة معايير المحاسبة على تأطير تلك الظواهر؛
- في ظل تنوع الظواهر وتعددتها تصبح المعايير عاجزة على تأطيرها كلها وبالتالي تصبح خاصية الملاءمة قاصرة وتحقق فقط بشكل قد يكون محدود؛
- ينتج عن ملاءمة مصممة على أساس قدرة المعايير أو على أساس تلك الظواهر ومستويات تأثيرها تحيز في الممارسات المحاسبية قد يكون لصالح فئة مقارنة بأخرى.

• **التعريف الثاني:** يرتبط بشكل أساسي بمستخدم المعلومة وكيف الاعتماد عليها في اتخاذ القرار وبالتالي فإن الحكم على مدى تحقيق الملاءمة مرتبط بمدى تلبية المعلومة لاحتياجاته منها في عملية اتخاذ القرار، وعلى هذا الأساس فإن أشكال القرارات هي التي تحدد المعلومات الواجب توفرها، وهذا حسب كل قرار وكل مستخدم، أين يمكن أن يتم توجيه الإطار المفاهيمي ومعايير المحاسبة لتحقيق ملاءمة تخص نوع معين من القرارات أو المستخدمين وهذا بدرجات مختلفة حسب توجه الهيئات المعدة لمعايير المحاسبة والتي تتأثر بجماعة الضغط التي تعمل على توجيه النظام المحاسبي بما يخدم مصالحها، وبالتالي فرض ملاءمة

معينة يصبح لاحتكام لها أمر ضروري من طرف المحاسبين والمراجعين من أجل إثبات أن المعلومات المالية تتصف بالملاءمة، لكن في الواقع هي ملاءمة متحيزة لصالح من يسطر على المنظمات التي تُعد المعايير.

من خلال التعريفين السابقين للملاءمة يمكن القول ان الاعتماد على التعريفين في إعداد معلومات مالية تتمتع بالجودة امر ضروري فمن خلال تصنيف وتحديد الظواهر والاحداث الاقتصادية للملاءمة وتأطيرها ضمن معايير محاسبية تحدد كيفية الاعتراف بها وطرق قياسها والافصاح عنها، وهذا من خلال قولبة المعلومات المحاسبية وفقاً لتعريف الثاني للملاءمة والذي يشير إلى إعداد تلك المعلومات بشكل يجعلها قابلة الاستغلال من طرف مستخدميها بما يلبي حاجتهم في عملية اتخاذ القرار، حيث يمكن القول أن التعريف الاول للملاءمة يركز اساساً على المدخلات التي سيعالجها النظام بينما التعريف الثاني فيركز على مخرجه وبالتالي فإن تحديد مستخدمي المعلومات المالية للملاءمة لاتخاذ قراراتهم يفرض تحديد الظواهر والاحداث الاقتصادية التي يجب تأطيرها ضمن معايير محاسبية تضمن من خلالها توفير المعلومات المطلوبة.

2.5. التمثيل الصادق: تكون المعلومة المحاسبية صادقة إذا كانت كاملة ومحيدة وخالية من الأخطاء وتنقل الاحداث الاقتصادية وتأثيرها على المركز المالي للمؤسسة بشكل صادق ومن كل النواحي؛ إن هذه الصفات لا يمكن ان تكون محققة بشكل مطلق نظراً للعديد من المحددات التي تحول دون ذلك، بل يجب ان تحقق بشكل معقول وبأعلى مستوى ممكن.

3.5. صفة الكامل: وتعني أن المعلومات المالية تعبر بشكل كافي يُمكن مستخدميها من الإحاطة بكل الظروف والاحداث، بما يسمح له من استغلالها بأقل قدر ممكن من الفقد ويكون هذا من خلال المعلومات الكمية او الوصفية؛ يعتقد بعض الباحثين بأن المعلومات لا يمكن أن تكون كاملة، كما أنه ليس من السهولة الحصول على معلومات كاملة وأن المعلومة الكاملة أو المعرفة الكاملة هي وهم (عليان، 2010، صفحة 258)، حيث تنتشر مشكلة عدم تمثيل المعلومات نتيجة لتفاوت الإحاطة بقضية معينة أو حدث معين يؤثر على المركز المالي للمؤسسة حيث تكون حجم المعلومات التي تتوفر لدى الادارة أكبر منها لدى مستخدمي القوائم المالية وهذا نتيجة:

- لاحتكار الادارة للمعلومات من اجل دوافع خاصة كاستغلالها لتحقيق أرباح في أسواق راس المال؛

- نظراً لإضرار التي قد تنتج جراً الافصاح عن هذه المعلومات؛

من جهة اخرى قد تتأثر هذه الخاصية بطبيعة الظواهر والأحداث التي تغطيها فالمعلومات المرتبط بأحدث يسودها الغموض او التعقيد وارتفاع نسبة عدم التأكد لا يمكن ان تحقق خاصية الكامل بشكل يحظى بالقبول؛ ولهذا قد يكون من الضروري تغطية هذا النقص من خلال الافصاح، حيث يرى كمال الدين الدهراوي أن الإفصاح الاختيار بواسطته إدارة الشركات يعتبر عنصراً مهماً لتخفيض درجة عدم تماثل المعلومات (الدهراوي، 2008، صفحة 58).

لتقليل هذه المشاكل ينبغي حصول المشاركين في السوق وأصحاب المصالح على المعلومات التي يحتاجونها وهذا من خلال زيادة الإفصاح وتخفيض عدم التماثل وهذا بتوفير نوعين أساسيين من المعلومات :

- المحتوى الإعلامي من المعلومات المالية؛

- المحتوى الإعلامي من المعلومات غير المالية : وهي تعبر عن المعلومات الإضافية التي ليست بالضرورة محاسبية أو لها قياس محاسبي ويتوقع أن يكون لها دعماً للقوة التفسيرية للمعلومات المالية المنشورة، وتلك المعلومات الإضافية لا يتم الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية ولكن في تقرير مجلس الإدارة الذي يعد جزء من التقرير المالي (حسانين، 2007، صفحة 29).

4.5. الحياد: يقصد بحيادة المعلومة تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصيل إلى نتائج مسبقة أو يهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومة في اتجاه معين (الشيرازي، 1990، صفحة 204)؛ حيث يمكن التأثير على سلوك المستخدمين من خلال القياس أو الافصاح؛ حيث تُعرف هيئة معايير المحاسبة المالية FASB التحيز في عملية القياس (هو ميل للقياس بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر، بدلاً من ان يكون

الحدوث متساوي الاحتمال على كلا الجانبين) (حنان، 2006، صفحة 209)؛ اما على مستوى الافصاح فينتج من محاولة الادارة حجب أو عرض معلومات معينة دون سواها أو الافصاح عنها بطريقة أو اسلوب معينها لغرض التأثير بشكل محدد في سلوك مستخدمي تلك المعلومات؛ وعلى العموم فإن التحيز أو عدم الحياد ينتج من خلال :

- التحيز على مستوى التنظيم المحاسبي وصناعة المعايير: يمكن أن تكون المنظمات التي تصدر المعايير تنادي بالحياد كما ان القواعد التي تسيروها تفرض الحياد في عملية إعداد المعايير بأكبر قدر ممكن وكما اشرنا أعلاها، أنه لا يوجد منظمات محايدة بقدر ماهي خاضعة لفئة معينة قد تكون مسيطرة أو تسعى لسيطرة على صناعة المعايير.

حيث ان المعايير الصادرة لن تمثل باستمرار نظريات أو مواقف فكرية وإنما سوف تكون في كثير من الاحيان مجرد تعبير عن رأي المجموعة المسؤولة عن هذه المهمة (الشيرازي، 1990، صفحة 129)، وعلى هذا الاساس يمكن ان يكون التحيز في إعداد المعلومات المحاسبية لصالح فئة مقارنة بأخرى.

فملاءمة المعلومات المحاسبية مثلا يتم تحديدها وفقاً لاحتياجات فئة معينة كالمستثمرين أو المساهمين وبالتالي فإن على المحاسبين ان يقوم بإعداد معلومات محاسبية تتوافق مع ما يلائمهم، وإلا ستكون المعلومة خاطئة وغير مقبولة. حيث يشير الشيرازي إلى أن الحياد هو عدم التحيز تجاه بلوغ نتيجة محددة مقدماً أو الدفع إلى أسلوب سلوكي معين؛ وبالطبع يستحيل تحقيق دراجة مطلقة من الحياد؛ فالحياد هنا نسبي ويقصد به استقلال النظام بقدر الإمكان من أي افتراض مسبق لقيم واهداف مستخدمي التقارير المالية (الشيرازي، 1990).

- تحيز معدي القوائم المالية: تتبنى أغلب معايير المحاسبة أكثر من طريقة أو أسلوب للممارسات المحاسبية يمكن للإدارة اعتمادها وهذا حسب ما يتناسب مع الاحداث الاقتصادية واحتياجات مستخدمي القوائم المالية وهذا ضمن حدود الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حيث تختلف هذا البدائل بحسب مرونة التنظيم المحاسبي؛ من جهة أخرى تتميز الممارسات المحاسبية بأن الكثير منها تخضع للأحكام والتقديرات الشخصية للمحاسب أو الإدارة حيث ينبغي ان تكون هذه التقديرات والاحكام في الحدود التي تضمن الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وفي ظل البدائل والتقديرات تصبح هناك فرصة لدى معدي القوائم المالية في استعمال آراءهم الشخصية والتي قد تكون متحيزة.

قد يميل منتج المعلومات لتحقيق أهدافه الخاصة أو أهداف جهة معينة ويكون هذا من خلال الاعتماد على (استخدام) بيانات تساعد في إنتاج معلومات تخدم هذا الموقف، فعلى مستوى القياس المحاسبي يكون من خلال اختيار الطرق والاساليب التي قد تؤثر على الارقام المحاسبية سلباً أو إيجاباً وهذا حسب رغبة الادارة في كيفية التأثير على مستخدمي القوائم المالية.

5.5. خاصية الخلو من الأخطاء: وتعني أن المعلومات المالية تخلو من الأخطاء الجوهرية وهي الأخطاء التي تؤثر على مصداقية القوائم المالية حيث تمثل الاهمية النسبية مقياس مهم للحكم على الأخطاء، فمن ناحية عملية لا توجد معلومات مالية خالية من الأخطاء بشكل مطلق فالمعلومات المالية تعبر عن المركز المالية بشكل عادل؛ حيث يمكن ان تنتج الأخطاء مما يلي:

- المعاملات والعمليات المعقدة؛
- المعاملات والعمليات غير متكررة حيث تزيد نسبة الأخطاء فيها مقارنة بالعمليات والمعاملات الروتينية؛
- المعاملات التي ترتبط بالتقديرات حيث تزيد نسبة الأخطاء فهي نظراً لأن عمليات التقديرات هي محاولة لتقريب الواقع؛
- في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية حيث ينتج عنه وجود الأخطاء والتحريفات بالإضافة إلى عدم القدرة على اكتشافه أو تصحيحها بشكل المناسب.

تعتبر خصائص الكمال والحياد والخلو من الأخطاء خصائص متكاملة ونقص أو غياب أي واحدة سيؤثر سلباً على خاصية التمثيل الصادق؛ من جهة أخرى لا يمكن ان يتحقق الكمال إذا كانت المعلومات متحيزة او يوجد بها اخطاء او تحريفات.

6.5. الصفات المساندة: وهي مجموعة من الخصائص الداعمة للخصائص الاساسية وتشمل القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، توفير المعلومة في الوقت المناسب، القابلية للفهم.

7.5. القابلية للمقارنة: أي إمكانية مقارنة المعلومة مع المعلومات السابقة إذا كانت تشبهها في الأحداث، كمقارنة آثار الاستهلاك على الأرباح في هذه السنة مقارنة بالسنة الماضية، إضافة إلى قابلية المقارنة من مؤسسة لأخرى، ولهذا فإن ثبات السياسات المحاسبية، أو الإفصاح عن تغييرها وأثارها على القوائم المالية يعتبر عاملاً مهماً لإمكانية المقارنة. إلا أن القابلية للمقارنة قد تكون محدودة وهذا نظراً لما يلي:

• تسهل المقارنة بين الأرقام المحاسبية في ظل تشابه المرجعية المحاسبية للقوائم المالية، لإ أن اختلاف المرجعية المحاسبية قد يجعل من المقارنة غير مقبولة ولا تؤدي إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها والجدول رقم (1) يوضح المقارنة بين مجموع من المؤشرات المحاسبية والمالية لبنك Barclays PLC البريطاني وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)؛ ومبادئ المحاسبة المقبولة قبول عام في المملكة المتحدة (UK GAAP)؛ حيث يظهر الجدول الاختلافات بين المؤشرات المحاسبية لنفس المؤسسة وفي نفس السنة والتي قد تظهر للقارئ بسيطة لكن من خلال النظر لحجم الصفقات التي قد تكون بملايين الاسهم فإن النتائج ستختلف وعلى هذا الأساس فإن اتخاذ القرار في ظل مرجعيتين مختلفتين قد يشكل عائق من حيث القابلية للمقارنة؛ والذي قد يكون أكثر تعقيد في حالة ما كانت مؤسستين مختلفتين بالإضافة إلى المرجعية المحاسبية والظروف الاقتصادية للنشاط كل مؤسسة.

الجدول رقم (1): المقارنة بين مجموع من المؤشرات المحاسبية والمالية لبنك Barclays PLC البريطاني وفقاً (IFRS)؛ و (UK GAAP)

| For the year ended 31ST Decrmbre 2004 | UK GAAP | IFRS |
|---------------------------------------|---------|--------|
| basic earnings per share | 51.2 P | 51.0 p |
| diluted earnings per share | 51.0 P | 49.8 P |
| dividends per ordinary share | 24.00 P | 24.0 P |
| dividend payout ratio | 46.9 % | 47.1 % |
| return on average shareholders funds | 19.2 % | 21.7 % |
| return on average total assets | 0.5 % | 0.5 % |

Source: Barclays PLC, Annual Report 2005, P (97,98)

• تقتضي الاستثمارات في أسواق رأس المال من المستثمرين التنوع في محافظتهم من أجل تقليل المخاطر وعلى هذا الأساس فإن الحاجة للتنوع يفرض على المستثمر المقارنة بين مختلف البدائل الاستثمارية والتي قد تكون من بين ميزاتها الأساسية تنوع القطاعات الاقتصادية والجغرافية والذي قد يؤثر على فعالية خاصية القابلية للمقارنة؛

• تقتضي القابلية للمقارنة الفاعلة تشابه في الظروف وليس مجرد أرقام محاسبية، حيث تزيد صعوبة المقارنة وضعف جدوها كلما اختلافات الظروف التي تنشط فيها المؤسسة فعلى المستوى المحلي قد تكون الظروف متشابهة إلى حد بعيد أما على المستوى الدولي فقد تزيد المشكلة تعقيداً وهذا في ظل النمو المتزايد للاستثمار على المستوى الدولي.

8.5. القابلية للتحقق: وتعني القدرة على التأكد من أن المعلومات تعبر عن حقيقة الظواهر الاقتصادية وتأثيراتها وهذا من قبل أطرف مستقلين، حيث لا ينبغي ان يكون التأكد بتشابه مطلقاً حول المعلومات بل يكفي تقارب وجهات النظر لحد معقول حول عدالة تلك المعلومات وتعبيرها الصادق حول الظواهر ويكون هذا من خلال التحقق المباشر من الارصدة والقيام كرسيد البنك او قيمة المخزون أو من خلال التحقق غير مباشر والذي يتم عن طريق فحص النماذج والاساليب المستخدمة للوصول إلى نفس المخرجات وهذا ما يعرف بإعادة تشغيل البيانات.

تتميز خاصية القابلية للتحقق بانها لا ترتبط بشكل مباشر بالمستخدم على عكس القابلية للمقارنة التي يتأكد منها المراجع اما القابلية للتحقق يستفيد منها المستخدم عندما يريد المفاضلة بين البدائل، حيث يمكنه ان يقيم فعالية خاصية القابلية من المقارنة والتي تتيح له قدرة اكبر على اتخاذ القرار وبالمثل لخاصية الملاءمة التي يمكن لمستخدم ان يتأكد من فعالية وجوده هذه الخاصية عند معالجته للمعلومات المحاسبية في إطار عملية اتخاذه للقرارات؛ اما خاصية القابلية للتحقق فلا

يستطيع التأكد او الحكم المباشر على هذه الخاصية من خلال استغلال المعلومات المحاسبية ؛ حيث يمكن ان يتم التأكد من هذه الخاصية من طرف مراجع الحسابات فهو المسؤول عن تقديم تقرير حول المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية. 9.5. توفير المعلومة في الوقت المناسب: ويعني التوقيت المناسب الوقت الذي يحتاج فيها للمعلومة المحاسبية ويسمح له بدراسة البدائل الممكنة واستغلال الفرصة المتاحة وفقاً للمعرفة التي تزود بها من خلال تلك المعلومات التي إطلاع عليها.

يعتبر الحصول على المعلومات في الوقت المناسب امر نسبي نظراً لطبيعة الحركة التي يتميز بها الاقتصاد خاصة وأن عملية اتخاذ القرار ترتبط أساساً بأسواق المال المحلية والدولية حيث تعتبر عملية اتخاذ القرار عملية متكررة بشكل يتناسب مع الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة والتي لا يمكن التنبؤ بتوقيتها وبالتالي توقيت الحاجة إلى المعلومات التي تتلاءم مع هذا الوضع؛ من جهة أخرى فإن التقارير المالية السنوية والمرحلية ترتبط بأجل وجدول زمني محدد مما يقلل من إمكانية تحقيق هذه الخاصية وهذا رغم الافصاح الاختياري الذي تتبناه الكثير من المؤسسات من أجل توصيل كل المعلومات التي ترى انها ضرورية لأصحاب المصالح. لإ أن السؤال حول صحة توقيت المعلومات المفصح عنها يبقى مطروح سواء بواسطة التقارير المالية أو الافصاح الاختياري وهذا نظراً لاختلاف توقيت احتياجات المستخدمين واستراتيجيتهم الاستثمارية والفرض والمخاطر التي يوجهونها وردت فعلهم اتجاهها.

10.5. القابلية للفهم: أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية مفهومة، بحيث يستطيع الأفراد ذوي مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية من استخدامها، ويجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية، بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين (نور و شحاته، 2008، صفحة 52).

ترتبط القابلية للفهم بعملية التواصل بين معدي القوائم المالية ومستخدميها، حيث تعبر القوائم المالية كرسالة بينهم ينبغي ان يرسل فيها المرسل مجموعة من المعلومات يستفيد منها المستقبل حيث لا يمكن ان تتحقق هذه الفائدة مالم يفهم المستقبل محتوى الرسالة؛ وعلى هذا الاساس فإن تحقيق هذه الخاصية يرتبط بالمفاهيم التالية :

11.5. الإدراك المحاسبي: هو فهم البيانات التي تحتويها مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يقوم نظام المعلومات المحاسبية بإنتاجها ومدى تأثيرها في القرارات المراد اتخاذها من قبل المستخدمين (قاسم و السقه، 2003، صفحة 06)، أي ينبغي أن يكون لدى المحاسبين ونعدي القوائم المالية معرفة بطبيعة البيانات والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية وتأثيرها على مستخدميها وهذا من أجل تحديد وتقديم المعلومات التي يحتجونها حيث أشارت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) التساؤلات حول الادراك المحاسبي وضرورة إيجاد المحاسبين لإجابات منطقية لها لأخذها بالاعتبار عند ممارسة العمل المحاسبي وهي (قاسم و السقه، 2003، صفحة 07):

1. كيف يدرك مختلف الأفراد والمجموعات البيانات والمعلومات المحاسبية التي اعتمد في إعدادها مجموعة من الطرق والقواعد المحاسبية؟

2. هل يختلف هذا الإدراك عن إدراك المحاسبين؟

3. ما أثر الاختلاف في الإدراك عن إدراك المحاسبين؟

12.5. الاتصال المحاسبي: يعرف بأنه عملية تقديم البيانات المحاسبية في مجموعة من التقارير والقوائم إلى الجهات التي يمكن أن تفهمها وتستفيد منها في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية المعنية. (قاسم و السقه، 2003، صفحة 13) يتم تقديم القوائم المالية للمستخدمين في إطار عملية نقل المعلومات ضمن رسالة من المؤسسة إلى أصحاب المصالح وهذا من اجل اعلامهم بمختلف المسائل المرتبطة بالمركز المالي بالمؤسسة بشكل مباشر او غير مباشر؛ حيث ينبغي أن يكون المحتوى المعلوماتي للرسالة مفهوم ومهم للمستخدمين التقارير المالية.

إن الخطوة الاولى نحو تحقيق القابلية للفهم هي إدراك المحاسب ومعدي القوائم المالية لاحتياجات مستخدميها وفهم البيانات والمعلومات التي سيتم تقديمها لهم بالإضافة إلى تأثيرها عليهم؛ أما الخطوة الثانية فتتعلق بالاتصال وإرسال المعلومات التي تم فهمها وُحُد أثره عليهم.

ترتبط قيمة المعلومة بشكل كبير بمستوى جودة عملية الاتصال المحاسبي إضافة إلى المحتوى المعلوماتي حيث لا يمكن تحقيق أي منافع ولا تكون لها أي قيمة إذا كانت هذه المعلومات تتصف بمحتوى معلوماتي يتلاءم مع حاجيات المتلقي (المستخدم) إلا أن مستوى الاتصال سيء أو أن الاتصال جيد لكن المحتوى الإعلامي رديء لهذا فان تحقيق المنفعة لا يكون لإ عن طريق محتوى معلوماتي ملائم ووفقاً لعملية اتصال جيدة.

13.5. المستثمر الحصيف: تقوم فكرة القابلية للفهم على مستوى معرفي مقبول للمستخدمي القوائم المالية يسمح لهم براءة وتحليل المحتوى المعلومات للقوائم المالية، من جهة اخرى ينص مفهوم القابلية للفهم بأنه لا يجب حجب معلومات معينة بحجة أنها صعبة الفهم، إن تنوع المعلومات وتدرج صعوباتها أمر منطقي وعملي وصفة ملازمة في كل محتوى معلوماتي، من جهة أخرى تختلف الأهمية النسبية لهذه المعلومات، فقد تكون المعلومات ذات الأهمية النسبية للمستخدمين سهلة الفهم مما يعزز هذه الخاصية، بينما قد تكون المعلومات المعقدة ذات أهمية نسبية لمستخدمي القوائم المالية، وبهذا تصبح تلك المعلومات ذات أولوية من حيث الإفصاح عنها كما ستحتل نفس الأولوية لدى مستخدميها.

إن التحدي الذي سيواجهه هو صعوبة فهم واستغلال المعلومات، وهذا ما حدث في الازمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أصبحت فيها المعلومات المحاسبية المرتبطة بالأدوات والمشتقات المالية ذات أهمية نسبية عالية بالنسبة نظراً للتوجه المؤسسات والبنوك لاستثمار في هذا المجال حيث بلغت تربيونات الدولارات كما تميزت بالصعوبة والغموض مما أصر على قدرات المستثمرين على استغلال هذا المعلومات في اتخاذ قراره مناسبة مما سرع وفاقم في الازمة المالية العالمية لسنة 2008.

6. خاتمة:

تعتبر المحاسبية كنظام للمعلومات هدفه تبويب وتلخيص المعلومات ذات الاثر المالي من أجل إيصالها لمستخدميها، إلا أن التساؤل الذي كان يرفق صناعة معايير المحاسبية والنظم المحاسبية من هم مستخدمي القوائم المالية الرئيسيين؟ وماهي المعلومات الواجب أن يتم إعدادها وفق لمعايير المحاسبية لتبلي احتياجاتهم؟ لتفعيل الإجابة عن السؤالين يسعى مستخدمي القوائم المالية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد من خلال محاولة توجيه المنظمات المهنية المكلفة بإعداد معايير المحاسبية بأن تصدر معايير تخدم مصالحهم ومعلومات محاسبية تلبى احتياجاتهم؛ وهذا وفقاً لخصائص نوعية محددة، إلا أن تحقيق تلك الخصائص قد يواجه عدد تحديات منها ما تعلق بطبيعة تلك الخصائص في حد ذاتها، وأخرى ترتبط بمعدي أو مستخدمي تلك المعلومات كما ان محيط الاعمال قد يؤثر في تحقيق تلك الخصائص.

7. قائمة المراجع

1. A Akwasi، و Robert J Ampofo. (بلا تاريخ). Sellani, Examining the differences between United States Generally Accepted Accounting Principles (U.S.GAAP) and International Accounting Standards (IAS). (USA).
2. B Colasse. (2000). Cadres Comptables Coceptuels, Encyclopédie de Comptabilité. Paris.
3. M Cho، و al TOW. (2010). conflicting definitions of relevance in the FASB Conceptual Framework.
4. Nobes CHRISTOPHER، و Parke Robrte ... (بلا تاريخ). Comparative International Accounting.
5. Ricardo Lopes Cardos . (2018). Accounting Regulation and Regulation of Accounting: Case of Convergence to IFRS.P4.
6. Scoot W. (2003). Financial Accounting Theory.
7. أحمد بن محمد السلطان. (2012). تطور جودة المعلومة المحاسبية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية بين عامي 2001 و 2008. الجمعية السعودية للمحاسبة .
8. احمد ريان البلقاوي . (2009). نظرية المحاسبة . عمان.
9. احمد محمد نور، و السيد شحاته. (2008). مبادئ المحاسبة المالية. مصر: الدار الجامعية.
10. العبد الله رياض. (2007). المحاسبة سلاح إيديولوجي نفاذ (عولمة المحاسبة). القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
11. حسين مصطفى هلاي. (2006). المعايير المحاسبية الدولية (الجذور- الحصاد - المستقبل). مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

12. حمد سعيد قطب حسنين. (2007). تطوير الإفصاح المحاسبي لدعم المقدرة التفسيرية للمعلومات المالية في سوق الأوراق المالية السعودية . المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود.
13. رضوان حلوه حنان. (2006). النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ إلى المعايير. عمان: دار وائل.
14. ريتشارد شريدور. (2006). ، ترجمة خالد أحمد كاجيبي وآخرون، نظرية المحاسبة. الرياض: دار المريخ.
15. طارق عبد العال حماد. (2006). دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة. الدار الجامعة.
16. عباس مهدي الشيرازي. (1990). نظرية المحاسبة. الكويت: ذات السلاسل.
17. عبد الوهاب نصر علي. (2009). مبادئ المحاسبة المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. مصر: الدار الجامعية.
18. كمال الدين مصطفى الدهرواي. (2008). ، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
19. محمد ابراهيم قاسم ، و زياد يحي السقه. (2003). ، نظام المعلومات المحاسبي. العراق: وحدة حذاء للطباعة والنشر.
20. محمود السيد الناغي. (2007). الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة. مصر: المكتبة العربية، المنصورة.
21. مصطفى ربي عليان. (2010). اقتصاد المعلومات . دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.